

لجود وان يكون انما يشبه الملا في طرف الشرب لا شتمه على ما يكهد الموم
في ان الطرف قد يشتمل على ما يشبه الشارب لثباته ومرارته فتكون التخييلية
في قوله تابعة للكلمة او انما نفسه لان العود قد يحكمه حرارة الفلم في ان الما ينفذ
على الوجهين لا في ان ينفذ به ان يشبهه نظير شرب مكره او يشرب
مكره هذا كله مدعي يفتي في تشبيهه بمطلق الطرفين او بمطلق الما ليس على ما ينبغي
وليس المراد ان عبارته لا تعني بها فصد ه من التشبيه نظير شرب مكره او
شرب مكره على ما بينه السمع لا نه خلاف عبارته وممكن ان يقال المقام
قريبه على راد ه تشبيهه بالطرف المكره او الما المكره فلا مستلزمات على ان
لا نسلم ان التشبيه بالمكره لجواز ان نقول لا للم على سبيل المجازة في الاستغناء
ما الملا وهو عزوبته وانما استغناء ما جازي ه بل هي حقيقة اي عند
المص والسلف خلاف الكافي
في بيان معنى اخر يطبق عليه لفظ الجاز
على سبيل الاستراكة فيكون حقيقة او التشابه اي مشابهة الكلمة
التي تغير اعرابها الكلمة المستعملة في غيرها معناها الا صلي فيكون اطلاق الجاز
عليه ه الكلمة جازي اسم بحذف لفظا وزيادة للملاخر بهذا القيد تغير
حكم اعراب غير جازي القوم غير زيد فان حكم اعرابها كانت الرفع على الرفعية
فتغير على النصب على الاستثنا كما لا بد من لفظ او زيادة بل النقل غير
الوصفية الي كونه اداة استثنا كسب غير عن التعريف ما ينبغي ان يكون
مجازا وهو جملة حذف ما اضيف اليها واقترنت مقامه كونه اداة مرسا فوج
الان يقول قوله كلمة بما هو عم من الكلمة حقيقة وحكمه يدخل فيه ما ليس
بمجازا فاما زيد قائم فانه تغير حكمه ان زيد عن النصب الي الرفع فيكون احدى نوعين ان
وان زيد قائم فانه تغير حكمه ان زيد عن النصب الي الرفع فيكون احدى نوعين ان
وتغير في فالصاح كقوله تغير حكمه اليها الا صلي غير اسمي غير الا صلي فان
زيد قائم في جازي تغير حكمه اليها الا صلي غير الذي يفتن فيه بالاصالة
لا تشبيهه شي اخر وهو الجازي المصنق اليه الي جزا الا صلي الذي حصل مما تابة

هذا هو الجاز

امر

امر اخر في الرفع الذي حصل فيه بغير عية معناه المحذوف ونيا بته له وليس ما غير
اليه الا عراب الا صلي في الا مثله المذكورة الي جزا الا صلي بل الي الصلي اخر وكذا في
فقد خوليس زيد بمنطلق وما زيد بقا جرمه من المفتح صرح بانهم ليس
بمجازيت وزاد قيد الاخرجهما بان قال وزيادة لفظ مستغني عنه استغنا
واضح نحو كفي بالسه وكسبلان زيد بخلاف ليس زيد بقا جرمه وما زيد بقا جرمه
شارحه المفتح الاستغناء الواضح بما لم يظهر لزيد فزيدة اصد و زيادة الباقي
لنكيد النفي ه اطول واقول يخرج عن التعريف اي نحو فطعت ايدي القرية فان
القرية ايديها لم يتغير ومع انها من مجاز الحذف اذا الوجود المضاف المحذوف
فقد بد شرانيت ما ياتي عن اسب قاسم من ان مثل هذا لا يكون من مجاز
الحذف محض افا في ذكره لما ياتي عن التعريف المداخلة فاعلمنا اي جاء امر بركة
لا استعماله الحظي على الله تعالى فيه امرات الا اول ان المقصم بهذا الدليل نفي
ما هو الظم من العبارة لا اثبات انه من قبيل المحذوف وان المراد اصد له لانه
لا يشتمل على ان يكون هذا الاسناد ومن قبيل الاسناد العقلي ما لم يحصل له
هذا الظاهر من منع بعد الصرف عنه لا متنازع به في حمل الجمل على امر منها
حذف المضاف والتشليل باعتبار هذا الوجه والثاني انه قد يقال محض الامر
اي مستحيل ومجاز بان له في نفسه معناه مجازيا كملوغة المحاطين
بل قد يدعي انه حقيقة عرفية لان المتبادر عن عرفنا من قولنا جازي من السلطان
بل قد يوجب امره البناء على الفوات العلمية لا يظهر وصفا لنفسها بالحق ولو يعني
تجوز كملوغة البناء ه سم للقطع بان المقصود انما ليس المقام تذكر
المخاطب وجعله معتبرا بنها هل القرية يقال اسال القرية وقل لها ما صنع هلك
من يقال سل الارض من شفق النهار فانه لا يحذف في امثال هذا المقام المفضل
على وجه صرح به الشيخ عبد الفاهوس وذكر ان التصرف هنا في السدال والقصد من الامر
بالسؤال الامر بالنامل في القرية الخالصة اعلمها ولا اعتبار بها والتكرار طال
ما تعلق به المخاطب من المنازل والمبارك ه اولون وكتب ايتم قوله للقطع
بان المقصود الوم يقبل للقطع باستعماله سواها لمدروحة ذلك لا معنى لسؤالها

هذا هو الجاز